مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص١-٢٩، يونيو ٢٠١١
ISSN 2070 – 3147

أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني

د. علي عبد الله شاهين*
أ. بهية مصباح صباح*

الملخص

تتناول هذه الدراسة بالتحليل والمناقشة أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر العائد على الموجودات وذلك لعينة من المصارف الممثلة للمجتمع وعددها ١٢ مصرفا عبر سلسلة زمنية ممتدة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٨ وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي Panel data وتطبيق معادلة التقدير للأمان المصرفي $Zi\alpha + \beta X it + \varepsilon it$.

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين درجة الأمان المصرفي من جهة وكل من المخاطر المتعلقة بدرجة السيولة وعدم كفاية رأس المال وتقلبات سعر الفائدة والعائد على الموجودات، في حين أظهرت وجود علاقة عكسية مع مخاطر الائتمان المصرفي.

وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام ومتابعة سلوك تلك المتغيرات وتطبيق معادلة التقدير المذكورة بالنظر إلى دورها الفاعل في إظهار اثر الأوضاع المالية للمصارف على درجة الأمان المصرفي، مع أهمية اتخاذ ما يلزم من إجراءات لتطبيق سياسات مصرفية ورقابية واضحة ومحددة لإدارة المخاطر وتطوير أساليب قياسها ومتابعتها تحقيقا للأمان المصرفي.

ABSTRACT

The Impact of Risk Management on The Degree of Security in The Palestinian banking sector

The study discusses, through analyzing the financial data of the study variables, analyzes the impact of risk management on the security level of the Palestinian Banking sector. These variables comprise liquidity, crediting, interest rates and capital aiming to achieve high rate of return on assets. To achieve the study purpose, a sample of (12) banks was selected. The study, which lasted from 1997 to 2008, used the method of statistical analysis of panel data and applied the following formula: $yit=Zi\alpha + \beta Xit + \varepsilon it$ banking security.

* المحاسبة- كلية التجارة - الجامعة الإسلامية – غزة – فلسطين.

The study shows that there is a direct proportion between the banking security level, on the one hand, and all risks related to liquidity level, lack of capital, fluctuation of interest rates and return on assets (ROA), on the other. Conversely, the study demonstrates that there is an inverse proportion between the banking security level and risk of credit banking.

The study recommends paying attention to and monitoring the behavior of such variables and applying the formula of statistical analysis mentioned above because of its vital role in reflecting the effect of the financial status of banks on banking security levels. Furthermore, the study recommends taking all necessary procedures for implementing appropriate banking and controlling policies of risk management, developing methods of its measurement and mentoring them to secure banking security.

مقدمة:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية.

وتتعرض البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه البنوك التجارية: مخاطر الائتمان – مخاطر السيولة – مخاطر رأس المال – مخاطر سعر الفائدة – مخاطر التضخم – ومخاطر السوق، وغيرها، وتؤثر المخاطر السابقة على أصول البنك التجاري، وبالتالي على سلامة أموال المودعين. (المليجي،٢٠٠٢)

ونتيجة لازدياد أهمية البيانات المالية، نشأت وتطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية، لاستخلاص المقاييس والعلاقات المهمة المفيدة في اتخاذ القرارات والوقوف على عناصر الأمان فيها.

هذا وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي الفلسطيني ، فقد شهد هذا القطاع توسعاً كبيراً، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن عدد البنوك العاملة في فلسطين قد وصل إلى٢٠ بنكا حتى نهاية عام ٢٠٠٨ كما ازدادت فروع هذه البنوك من ١٣ فرعاً إلى ١٨٠ فرعاً خلال نفس الفترة، وقد بلغ حجم موجوداته في نهاية عام ٢٠٠٨ ما قيمته (7640.4) مليون دولار، وحجم ودائع العملاء والجمهور 5846.9 مليون دولار، وحجم التسهيلات الائتمانية ما قيمته 1716.6 مليون دولار (سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٠٨م)، الأمر الذي يفرض ضرورة المحافظة على تطور هذا الجهاز ودراسة المخاطر المرتبطة بأدائه من خلال الوقوف على العوامل المؤثرة على درجة الأمان ، والتحديات والصعوبات التي تواجهه لمعالجتها ووضع الحلول المناسبة بشأنها، والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه البنوك في تطوير أدائها.

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما تقدم فإن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

ما الإطار المقترح لقياس أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي في الجهاز المصرفي الفلسطيني ؟

أهداف الدراسة وأهميتها:

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. الوقوف على دور التحليل المالي في التنبؤ بدرجة الأمان المصـرفي للمصـارف التجاريـة العاملة في فلسطين.

٢. الوقوف على مخاطر الأداء المصرفي في البنوك العاملة في فلسطين.

٣. التنبؤ بدرجة الأمان المصرفي من خلال تحليل العوامل المؤثرة عليها.

أهمية الدراسة:

وترجع أهمية هذه الدراسة إلى أهمية الأمان المصرفي للبنوك العاملة في فلسطين، الذي يحقق فوائد للعديد من الجهات مثل:

المستثمرين: للمحافظة على استثماراتهم ، والمودعين: من أجل الاطمئنان على استرجاع ودائعهم من جهة والفوائد المترتبة عليها من جهة أخرى ، والمالكين: من أجل تعظيم رؤوس أموالهم وتعظيم الأرباح المترتبة عليها ، والإدارة المصرفية: للتعرف إلى مؤشرات النجاح والفشل لتمكينها من اتخاذ التدابير والخطوات اللازمة لحمايتها من المخاطر، والجهات الرقابية: من أجل اتخاذ تدابير احترازية تجنباً لحدوث أزمات مالية تؤثر على الاقتصاد الوطني .

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة ووصولاً لأفضل الأساليب لقياس أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي تم استخدام المنهج الإستقرائي من خلال إستقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع بغرض الإستفادة منها في صياغة الجوانب النظرية للدراسة ، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية من خلال تحليل البيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لقياس أثر تلك المتغيرات على درجة الأمان المصرفي .

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في فلسطين، حيث تشـمل البنـوك والمرخصة لدى سلطة النقد الفلسطينية وعددها ٢٠ مصرفاً ، أما عينة الدراسـة فتتكـون مـن

المصارف التي نشرت بياناتها المالية خلال الفترة المالية من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٨ وعددها اثنا عشر مصرفاً ،حيث تم إستبعاد المصارف التالية :-

- بنك فلسطين الدولي لخصوصية وضعه المالي، وعدم نشرة بيانات مالية منذ عام ٢٠٠٠م.
- بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة حيث أنه أنشئ مؤخرا عام ٢٠٠٦ م .
- البنك العربي الفلسطيني للاستثمار: لكونه شركة تابعة للبنك العربي المحدود.
- البنوك الإسلامية:وعددها ثلاثة بنوك وهي البنك الإسلامي الفلسطيني والبنك الإسلامي الأردني وبنك الأقصى وذلك نظراً لاختلاف معايير التعامل معها والنسب المالية مقارنة بالبنوك التجارية.
- البنك الأردني الكويتي ، وبنك HSBC للشرق الأوسط المحدود ، حيث أن لكل منهما فرعاً وحيداً في فلسطين .

وبالتالي تكون عينة الدراسة متمثلة في البيانات المالية المنشورة للمصارف التالية للفترة المالية الممتدة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٨ وهي مصارف وطنية وعددها (٤) وهي:
(بنك فلسطين المحدود، بنك القدس للتنمية والاستثمار، بنك الاستثمار الفلسطيني، والبنك التجاري الفلسطيني)، ومصارف عربية وعددها (٨) وهي (البنك العقاري المصري العربي، بنك الأردن، البنك العربي، بنك القاهرة عمان، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك الأهلي الأردني، بنك الاتحاد للادخار والاستثمار، والبنك التجاري الأردني) .

متغيرات الدراسة:

تشمل متغيرات الدراسة المستقلة كل من (مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، مخاطر العائد على إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة ، أما المتغير التابع فهو درجة الأمان في الجهاز المصرفي .

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

(١) دراسة (الرشدان،٢٠٠٢) بعنوان: "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية".
هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني

الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة، وحجم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخـاطر رأس المـال وقياسـها)على ربحيـة هـذه المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سـلبي علـى ربحيـة تلـك المصارف، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جـداً بسـبب ارتفـاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحيـة البنـك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقـد كـان لحجـم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

(٢) دراسة (النعيمي، ٢٠٠٢)، بعنوان: "قياس المخاطرة الاستراتيجية باسـتخدام مؤشـرات مالية ذات طبيعة استراتيجية – دراسة تطبيقية لعينة مـن المصـارف السـودانية". هـدفت الدراسة إلى تحليل المخاطرة الإستراتيجية من خلال استخدام المؤشرات المالية وبيان مدى تأثير تلك المخاطرة على الأداء المالي للمصارف ، وتحديد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التـي تؤثر فيها.

وتكونت عينة الدراسة من عشرة مصارف، ثلاثة حكومية وسبعة مساهمة عامة محـدودة، في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمخاطرة الاسـتراتيجية على الأداء المالي للمصارف، كما أن الأداء المالي الاستراتيجي الجيد يتحقق من خلال تطـوير المقدرات التنظيمية وتنفيذ النشاطات بكفاءة والتعامل البنّاء مع البيئة الخارجية، والنظر إلى الأداء المالي من ناحية العائد والمخاطرة لوضع الرؤية السليمة لمسار عمل المصرف ومساعدة الإدارة على صنع القرارات الصحيحة في ممارسة الأنشطة المصرفية.

(٣) دراسة(خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤)، بعنوان: " العوامل المـؤثرة علـى درجـة الأمان المصرفي الأردني – دراسة ميدانية- ". هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة علـى درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عـدة مصـادر شملت القوائم المالية للبنوك (موضوع العينة وعددها ١٣ بنك)، بالإضافة إلى التقارير الصـادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية، وذلك عن الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم من خلاله التوصل إلى مجموعة من النتائج، وقـد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكـل

من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخـاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، وقدم الباحثون مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

الدراسات الأجنبية:

(٤) دراسة(Jose M. Berroside & at ., 2010) بعنوان الأمان والإستثمارات وقيمة الشركات. هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة التمويل للمنشآت على درجة الأمان المصرفي من خلال تحليل البيئة الاقتصادية والتقلبات في أسعار الصرف وانعكاساتها على قرارات الأمان المصرفي، وقد إستخدمت الدراسة أسلوب (Fixed Effect) كأسلوب إحصائي لقياس تلك العلاقات، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين كل من القيمة السوقية والنقدية للمنشأة وهامش الربح التشغيلي مع قرارات الأمان المصرفي ، في حين أشارت النتائج إلى عدم معنوية كل من حجم المنشأة ومعدل نمو المبيعات مع قرارات الأمان المصرفي .

(٥)- دراسة(Bevan,2000)، بعنوان: " محددات المديونية في البنـوك التجاريـة". هـدفت الدراسة إلى تحليل محددات مديونية البنوك التجارية في المملكة المتحدة وبلغاريا وهنغاريا، وقـد ركزت على مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة. وقد تمثلت المتغيرات التابعة بالمديونيـة (Leverage)، وتمثلت المتغيرات المستقلة: بحجم البنك (Total Assets) والقـروض طويلـة الأجـل(Long-term Dept) والقـروض قصـيرة الأجـل(Short-term Dept) والأربـاح المحتجزة(Retained Earnings)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين المديونيـة وكل من حجم البنك والأرباح المحتجزة، ووجود علاقة سالبة بين المديونية وكل من: الموجودات الخطرة والاستثمارات بالأوراق المالية والقروض القصيرة والطويلة الأجل، كما توصلت أيضـا إلى أهمية زيادة رأس المال للبنوك التجارية من أجل المحافظة على أموال المودعين وحمايتهـا من التعرض لمخاطر الرفع المالي ولتعزيز درجة الأمان المصرفي.

(٦) دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2005) بعنوان "الضائقة المالية ومخاطر ادارتها في الشركات. هدفت الدراسة إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وبالتالي على قرارات البنوك التجارية خلال

الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣) لنحو أكثر من ٨٠٠٠ بنك لأكثر من ٢٥ مشاهدة ربع سنوية، وقد استخدمت الدراسة نموذج تحليل الـ Panel Data ، وقد خلصت الدراسة في نتائجها إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين درجة السيولة وبين الأمان المصرفي، كما أشارت النتائج إلي وجود علاقة معنوية طردية بين مخاطر سعر الفائدة وقرارات الأمان المصرفي، حيث تشير النتائج إلي أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار ١٠% سيؤدي إلي الانخفاض في فجوة الاستحقاقات بمقدار ٠.٢٥% مما يعني زيادة الأعباء المستحقة علي البنوك، وتشير النتائج إلى عدم معنوية تذبذبات سعر الفائدة وهامش الائتمان علي قرارات الأمان المصرفي، وقد أوصت الدراسة في النهاية بضرورة زيادة الاعتماد علي العقود المشتقة، لما لها من أثر إيجابي في تقليل حدة الصدمات الخارجية علي سياسة البنوك المستقبلية، مما يساهم في انسياب حركة النقد في فترات صدمات الاقتصاد الكلي.

٧- دراسة (الدحيات ٢٠٠٨) بعنوان قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية. هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج مكون من عدد من المؤشرات المالية وغير المالية لتقييم مخاطر الأداء في شركات الوساطة المالية في الأردن بغرض التوصل إلى نموذج يمكن من خلاله التمييز بين المنشأت الأكثر نجاحاً وتلك الأقل نجاحاً، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل التمييزي للوقوف على أفضل المؤشرات المالية التي يتضمنها النموذج.

وفي ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق النموذج المقترح لإمكانية الحكم على سلامة الأداء المالي للشركات موضوع الدراسة.

٨- دراسة (مطر ٢٠١٠) بعنوان نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين – دراسة تطبيقية. هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح يمكن من خلاله التنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، و لتحقيق هذا الهدف قد تم اختيار مجموعة من المؤشرات المالية واستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لاختيار أفضلها من حيث القدرة على التنبؤ بأوضاع المنشآت المصرفية، والتعرف على ما إذا كانت قابلة للتعثر من عدمه وذلك قبل وقوع التعثر بسنتين، وقد أوصت الدراسة بضرورة متابعة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للمتغيرات السنوية لكل مصرف بالنظر إلى ثبوت بحاجة وقدرته على التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثر منها.

وحول الدراسات السابقة يلاحظ أنها تناولت بالتحليل والمناقشة المتغيرات المتعلقة بالمؤشـرات المالية المرتبطة بالمخاطر المصرفية وإمكانية الاستفادة منها في التنبؤ بالفشل ،بالإضـافة إلـى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي ،ومن هذه الدراسات ربطها بمتغيرات ، من قام بربطها بربحية المصرف، أو بكفاية رأس المال ، أو ربطها بمتغيرات أخرى مـن أهمهـا مخاطر السيولة، مخاطر الاستثمار، ومخاطر رأس المال، بالإضافة إلـى المتغيـرات المسـتقلة المتعلقة بمعدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار، وان **أهم ما يميـز هـذه الدراسة** أنها تشمل جميع المتغيرات المستقلة التي تعرضت لها الدراسات السابقة وهي : مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، والعائد علي الأصـول، وبالتالي فإن تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة ولجميع البنوك العاملة في فلسطين خـلال سلسلة زمنية طويلة تمتد من عام ١٩٩٧ م وحتى عام ٢٠٠٨ م في البيئة المصرفية الفلسـطينية سيشكل إضافة علمية جديدة في الكشف عن تأثير تلك المتغيرات على درجة الأمان في القطـاع المصرفي الفلسطيني .

فرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي.

٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي.

٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي.

٤- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة ودرجة الأمان المصرفي.

٥- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل العائد على الأصول ودرجة الأمان المصرفي.

أولاً :- الإطار النظري للدراسة:

١. معدلات الأداء وعلاقتها بالأمان المصرفي :

تواجه البنوك بحكم طبيعة عملها العديد من المخاطر التي تستوجب قياسـها وإدارتهـا بطريقة علمية صحيحة ، وبالتالي فإن تقييم الأداء يعتبر الخطوة الأولى للتخطيط المستقبلي لذلك من الأهمية التعرض إلى المعدلات التي يمكن من خلالها تقييم الأداء المالي:

• **معدلات الربحية:** وهي صافي الربح بعد طرح مجموع النفقات من الإيـرادات الكليـة، وهـي مؤثرة على قوة مركز المصرف، وقدرته على توظيف أمواله ،وتوجد نسب كثيرة تقيس الربحية في المصرف منها:

- معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE) : ويقاس من خلال المعادلـة التالية:

صافي الربح Net Income

حقوق الملكية Equity

وتمثل هذه النسبة مدى نجاح البنك في توظيف أمواله،حيث إنه كلما زادت ربحية البنك التجـاري كلما زادت القيمة السوقية للسهم، مما يؤثر على درجة الأمان المصرفي

- معدل العائد على إجمالي الموجودات (Return on Assets (ROA ويقـاس مـن خـلال المعادلة التالية:

صافي الربح (Net Income)

إجمالي الموجودات (Total Assets)

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الموجودات ودرجة الأمان المصرفي، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات زادت قدرة حقوق الملكية على مقابلـة الأصـول الخطـرة (الأمـان المصرفي).

• **معدلات السيولة:** وهي تقيس قدرة المصرف على مواجهة أي طلب على ودائعـه بسـرعة، دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضـرورة توزيـع مـوارد المصرف على أنواع مختلفة من الموجودات؛لأن من غايات السـيولة تعزيـز ثقـة المـودعين والدائنين في المصرف، ومؤشراً على الإدارة الجيدة لأموالـه، وتأكيـداً لقدرتـه علـى الوفـاء بالالتزامات.وهناك بعض النسب التي تقيس السـيولة منهـا:(Ross, Westrerfield, Jaffe, 2002, p157)

- السيولة السريعة = النقدية / الودائع تحت الطلب = %

ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب .

- السيولة القانونية = الموجودات السائلة وشبه السائلة / مجموع الودائع = %

وتدل هذه النسبة على قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع من خلال ما يتوفر لديه من موجودات سائلة أو شبه سائلة (قابلة للتحول إلى نقدية دون خسائر)

• **معدل الأمان:** ترتبط درجة الأمان المصرفي بالعديد من المخاطر منها مخاطر الربحية والسيولة، وهي تقيس مدى ملاءمة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء الاصول الثابتة تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة،و يدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة البنك على تحقيق درجة اعلى من الامان من خلال المعادلة التالية : (Hample and Simonson,1999)

الأمان المصرفي = حقوق الملكية (Equity) / إجمالي الموجودات (Total Assets)

• **معدلات المخاطرة:** هناك العديد من مقاييس المخاطر التي تتمثل في: مخاطر الائتمان،ومخاطر رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة ، نعرض أهمها فيما يلي:

- **مؤشرات الائتمان:** ويتم قياسها من خلال النسب التالية: (حنفي، وأبو قحف، ٢٠٠٤م، ص٢٧٣-٢٧٦)

١- القروض قصيرة الأجل / إجمالي الموجودات = %

وهي تشير إلى قدرة البنك على توظيف أموله المتاحة (الموجودات) في عملية الإقراض قصير الأجل بحيث يستطيع استرداد أمواله في فترة قصيرة دون أن يتعرض إلى مخاطر عالية .

٢- الموجودات الخطرة / إجمالي الموجودات = %

وتقيس هذه النسبة حجم الموجودات الموظفة في الأصول الخطرة والتي تعكس المخاطر التي قد يتعرض إليها البنك في حالة عدم القدرة على استرداد تلك الديون .

- **مؤشرات كفاية رأس المال:**

من المعلوم أن رأس المال الممتلك ينبغي أن يكون متيناً، وكافيا لمواجهة المخاطر ولكن من الصعب من الناحية العملية تحديد مدى كفاية رأس المال للمصرف التجاري الواحد أو حتى الجهاز المصرفي ككل؛وذلك لعدم معرفة سلوك المودعين والمقترضين في المستقبل بدقة (حشاد، ٢٠٠٥، ص٢٢٣)، فرأس المال الممتلك ضروري لسلامة المصرف وتدعيم الثقة فيه والمحافظة على مستوى الأمان المناسب، ولكنه لا يضمن تلك السلامة وحده، وإنما يجب أن تتوفر إلى جانبه عوامل أخرى لتحقق تلك السلامة (البديري، ٢٠٠٣، ص١٢٥)، ويمكن قياس مخاطر رأس المال بمعرفة نسبة تغطية حقوق الملكية للأصول الخطرة، فمخاطر رأس المال على علاقة عكسية مع معامل الرفع والعائد على حقوق الملكية، فإذا ما قرر البنك زيادة مخاطر رأس المال فإن الرفع والعائد على حقوق الملكية - ومع بقاء الظروف والمتغيرات الأخرى ثابتة - يكون كبيراً،أما إذا اضطر البنك إلى تخفيض مخاطر رأس المال فإن العائد على حقوق الملكية ومعامل الرفع يصبحان أقل (Basel, 2001, p27)

- **مخاطر معدل الفائدة** الموجودات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة / المطلوبات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة

فالموجودات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة هي:

الاستثمارات في الأوراق المالية قصيرة الأجل،(لغرض المتاجرة) **و**القروض والسلفيات والأوراق المالية المخصومة قصيرة الأجل.

- أما المطلوبات ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة فهي:الودائع قصيرة الأجل: ودائع البنوك،والمؤسسات المالية، وودائع البنوك المركزية، والتأمينات النقدية، بالإضافة إلى ودائع العملاء،ولا تحتسب من ضمنها الودائع لأجل حيث أنها لا تتأثر بسهولة نتيجة تغير سعر الفائد **و**القروض قصيرة الأجل التي حصل عليها البنك سواء من البنك المركزي أو البنوك الأخرى.

ويمكن قياس مخاطر معدل الفائدة بالمؤشرات التالية: (حماد، ٢٠٠٧، ص٢٣٩)

أ. الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول

ب. المطلوبات الحساسة تجاه سعر الفائدة
إجمالي المطلوبات

وهي تتمثل في تراجع الإيرادات أو زيادة الأعباء نتيجة للتحركات غير الإيجابية لأسعار الفائـدة ، حيث أن أسعار الفائدة بطبيعتها غير مستقرة ،لذلك فإن الإيرادات المتولدة عـن الموجـودات أو التكاليف المستحقة على المطلوبات تكون غير مستقرة .

٢. مخاطر الأداء المصرفي وأهمها:

- **مخاطر السيولة: Liquidity Risk**

هي المخاطر الناجمة عن السحب المفاجئ على الودائع، وغيرها من التزامات البنـك، الأمر الذي يجعل البنك مضطرا لبيع موجوداته في فترة قصيرة، وبأسـعار قليلـة، لمواجهـة السحب المفاجئ (جبر، ٢٠٠٦، ٢٧٦)، ويرى (حماد، ١٩٩٩، ص٧٢) أن مخاطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التـي تواجـه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة سواء من بيع الموجودات أو الحصول على ودائـع جديدة .

- **المخاطر الائتمانية:**

تنشأ المخاطر الائتمانية عن احتمالات عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات البنك ورأس ماله (كراسـنة، ٢٠٠٦)، لـذلك فـإن المخـاطر الائتمانية تحدث عندما يتعذر على البنك استعادة الفائدة وأصل المبلغ المقترض أو كليهما، لـذلك يمكن القول: إن المخاطرة الائتمانية هي المخاطرة التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامـل وفـي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية كبيرة. (Hample, 1999) ،ومن صـور المخـاطر الائتمانية المخاطر المتعلقة بالعميل - المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمـي إليـه العميـل - المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي يتم تمويله-المخاطر المتعلقة بـالظروف العامـة -المخـاطر المتصلة بأخطار البنك -المخاطر المتصلة بالغير- مخاطر التركز الائتماني(هندي ، ٢٠٠٦)

٣. مؤشرات أداء البنوك العاملة في فلسطين:

أ. <u>مؤشرات الربحية:</u> تقيس قدرة المصرف على توليد الأرباح، وهي تشير إلى كفاءة المصرف في إدارة استخداماته وموارده من أجل تحقيق الربحية، ويتم قياس مؤشرات الربحية من خلال ما يلي:

- **معدل العائد على الموجودات**: تقيس مدى قدرة الموجودات على توليد الأرباح، ويتم احتسابها من خلال المعادلة التالية (صافي الأرباح قبل الضرائب/ إجمالي الموجودات) وتستخدم هـذه النسبة للحكم على كفاية الإدارة في استغلال أصول المصرف، فكلما زاد معدل العائد علـى الاستثمار كلما أصبح المصرف في أمان أكثر، وتشير الأدبيات إلى أن هناك علاقة طرديـة بين معدل العائد على إجمالي الموجودات ودرجة الأمان المصرفي، فكلما زاد معدل العائـد على إجمالي الموجودات كلما زادت درجة الأمان المصرفي.

- مستوى البنوك الوطنية: بلغ المتوسط العام لمعدل العائد على إجمالي الأصول للبنوك الوطنية للفترة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٠٨) ما نسبته ١.٥%، وقد حقق مصرفان معدلات أعلى من المتوسط العام،هما:بنك فلسطين المحدود،وبنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة ٣.٨% ، ٢.٥% لكل منهما على التوالي ، بينما حقق مصرفان آخران معدلات منخفضة جداً عن المتوسط العام،هما بنـك القـدس للتنمية والاستثمار،والبنك التجاري الفلسطيني وبنسبة -٠.٢% لكل منهما على السواء، ويرجـع هذا الانخفاض إلى التراجع في حجم الأرباح.

- مستوى البنوك العربية: بلغ المتوسط العام لمعدل العائد على إجمالي الأصول للبنوك الوافـدة للفترة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٠٨) نحو٠.٢%، وقد حققت معظم البنوك معدلات أعلى من المتوسط العام وهي: (بنك القاهرة عمان – البنك العربي بنك الأردن- البنك الأهلي الأردني- بنك الاتحاد للادخار والاستثمار) بنسبة (٠.٧% - ١.٢% - ٠.٧% - ٠.٩% - ١.١%) علـى التـوالي، بينما حققت ثلاثة مصارف معدلات أقل من المتوسط العـام وهي:(البنـك العقـاري المصـري العربي– البنك التجاري الأردني– بنك الإسكان للتجارة والتمويـل) بنسـبة (-٢% /-٠.٨٦% / ٠.١%) على التوالي، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى ضعف حجم الأرباح المتحققة.

ب- <u>مؤشرات المخاطر المصرفية:</u> وهي المخاطر التي تواجهها المصارف في سـعيها لتحقيـق الإيرادات وهي :

- **مخاطر السيولة:** تشير إلى عدم توفير النقدية الكافية لمقابلة سحوبات المـودعين وطلبـات الائتمان،ويتم قياس هذه المخاطرة من خلال النسبة: (الأصول السائلة/ إجمالي الودائع) حيث تشير إلى نسبة النقدية التي يواجه بها المصرف درجة سـحوبات المـودعين، كلمـا زادت السيولة كلما زاد الأمان المصرفي، أي كلما زادت قـدرة البنـك علـى تغطيـة سـحوبات المودعين.

- **مستوى البنوك الوطنية:** بلغ المتوسط العام لدرجة السيولة للبنوك الوطنيـة للفتـرة الزمنيـة (١٩٩٧-٢٠٠٨) ما نسبته ٧٥.٩% وقد حقق مصرفان متوسطات أقل من المتوسط العام لهـذه النسبة وهما:بنك فلسطين المحدود،والبنك التجاري الفلسطيني بنسبة (٦٥.٨% /٦٧.٨%) علـى التوالي، بينما حقق مصرفان آخران معدلات أعلى من المتوسط العام هما: بنك القـدس للتنميـة والاستثمار،وبنك الاستثمار الفلسطيني بنسبة (٨٧.٣% / ٨٢.٥%) على التوالي.

- **مستوى البنوك العربية:** بلغ المتوسط العام لدرجة السيولة للبنوك العربيـة الوافـدة للفتـرة الزمنية (١٩٩٧-٢٠٠٨) ما نسبته (٦٩.١%)،وقد حققت كافة البنوك معدلات أعلى من المتوسط العام،فيما عدا البنك العقاري المصري العربي،فقد حقق انخفاضا ملحوظـاً يصـل إلـى نسـبة (٣٥.١%).

- **مخاطر الائتمان:** تشير إلى عدم قدرة الجهات التي تتعامل مع المصرف على سـداد أصـل الدين أو أرباحه مما يجعل المصرف يواجه ديوناً مشكوكاً في تحصيلها أو معدومـة، وتـم قياس هذه المخاطرة من خلال نسبة (مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمـالي القروض)

- فعلى الرغم من تراجع حجم الديون المصنفة المتعثرة، فإن المصارف وفي إجراء احتيـاطي، قامت برفع نسبة مخصصات التسهيلات إلى نحو ١١% من إجمالي التسهيلات، وذلك إشارة إلى المبالغ التي قامت المصارف بتخصيصها لمواجهة مخاطر الائتمان ، علماً بأن هذه المخصصات يتم احتسابها بناء على نسب تحددها سلطة النقد على التسهيلات الممنوحة من قبـل المصـارف. (ماس، ٢٠٠٨)

- **مستوى البنوك الوطنية:** بلغ المتوسط العام للبنوك الوطنية (١١.٨%)، وقد سجل مصـرفان متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة،وهو ما يعني مواجهتها لمخاطر ائتمانية مرتفعـة،

و أما المصارف الأعلى من هذا المتوسط فهي التجـاري الفلسـطيني ٢١%، والقـدس للتنميـة والاستثمار ١١.٦% .

- **مستوى البنوك الوافدة:** سجلت ثلاثة مصارف متوسطات أعلى من المتوسـط العـام لهـذه النسبة، وهو ما يعني أنها تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة، وقد بلغ المتوسط العـام لهـذه البنـوك ١٣.٢%، وكانت المصارف الأعلى من هذا المتوسط هي: التجاري الأردني، والأهلي الأردنـي، والإسكان للتجارة والتمويل بنسبة (٣٣.٩% / ١٧.٥% / ١٢.٧%) على التوالي.

- **مخاطر رأس المال:** يعزى وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وتصل إلى أموال المودعين والدائنين،ويتم قياس هذه المخاطرة مـن خـلال النسبة التالية: (رأس المال الأولي + رأس المال المساند)/ الأصول المرجحة بالمخاطر.

وتشير هذه النسبة إلى حجم الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال رأس المال، وارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض المخاطر مما يزيد من درجة الأمان المصرفي.

❖ **مستوى البنوك الوطنية:** استطاع مصرفان تسجيل متوسط أعلى من المتوسط العـام لهـذه النسبة ومقدارها ٢٩.٨%، وهما:بنك الاستثمار الفلسطيني،وبنك القدس للتنمية والاسـتثمار،حيث بلغ متوسط كل منهما ٣٥.٢%، و٤١.٨%على التوالي،ويشير ذلك إلى وضع أفضل للمصـرفين من ناحية المخاطرة ، في حين سجلت بنوك أخرى درجة أقل وهي: (فلسطين المحدود، والبنـك التجاري الفلسطيني) حيث بلغ متوسط كل منهما (١٤% ، ٢٢.٣%) على التوالي.

❖ **مستوى البنوك العربية :** استطاعت أربعة مصارف تسجيل متوسطات أعلى من المتوسـط العام لهذه النسبة ومقدارها ٢٣.٦%، وهم:بنك الاتحاد للادخار والاسـتثمار ٤١.٢%، والبنـك التجاري الأردني ٢٩.٤%، والبنك الأهلي الأردني ٢٣.٤%، وبنك الإسكان للتجارة والتمويـل ٢٧.١%، وتشير المتوسطات المرتفعة إلى أن هناك انخفاضاً في هذه المخاطرة،في حين سجلت بنوك أخرى درجة أقل وهي: بنك القاهرة عمان٩.٧%، والبنك العربي ١٢.٤%، وبنـك الأردن ١٤.٢%، والبنك العقاري المصري ٢١.٩%..

- **مخاطر سعر الفائدة:**

يعزى وجود هذه المخاطر إلى أن قيم الأصول وعوائدها مختلفة مقارنة بتكلفة الخصوم وقيمهـا، حيث يحدث تفاوت في هذه القيم نتيجة التغير في أسعار الفائدة في السـوق. ويـتم قيـاس هـذه

المخاطرة من خلال النسبة التالية (الأصول ذات التأثر بأي تقلب في سعر الفائدة / الخصوم ذات التأثر بأي تغير في سعر الفائدة).

وتشير هذه النسبة إلى قيمة الأصول الخطرة التي يمكن تغطيتها من خلال رأس المال الممتلك، وارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر رأس المال مما يزيد من درجة الأمان المصرفي.

❖ **مستوى البنوك الوطنية:** بلغ المتوسط العام لمخاطر سعر الفائدة على مستوى البنوك الوطنية للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٩٧-٢٠٠٨) ما نسبته ٥٩.٥%، حيث سجلت ثلاثة مصارف متوسطات أعلى من المتوسط العام ،هي:بنك الاستثمار الفلسطيني ٦٢% ،البنك التجاري الفلسطيني بنسبة ٥٧.٢%، وبنك القدس للتنمية والاستثمار بنسبة ٥٧.٩%، بينما سجل بنك فلسطين المحدود انخفاضاً طفيفاً عن المتوسط العام، حيث بلغ متوسط مخاطر سعر الفائدة ٦٥.٨%.

❖ **مستوى البنوك العربية :** استطاعت ثلاثة مصارف تسجيل متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة ومقداره ٦١.٩%،هي: البنك العقاري المصري العربي بنسبة ٦٧.٩%، والاتحاد للادخار والاستثمار بنسبة ٦٥.٥%، والبنك التجاري الأردني بنسبة ٦٨.٤ %، فيما سجلت المصارف الأخرى متوسطات أقل من المتوسط العام.

ج. درجة الأمان المصرفي: تقيس درجة الأمان مدى قدرة المصارف على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها من عملياتها التشغيلية، ويتم احتسابها من خلال النسبة التالية (حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات) .

❖ **مستوى البنوك الوطنية:** بلغ المتوسط العام لدرجة الأمان المصرفي على مستوى البنوك الوطنية للفترة الزمنية الممتدة من (١٩٩٧-٢٠٠٨) نحو ١٧.٩% حيث سجل مصرفين متوسطات أعلى من المتوسط العام وهما بنك الاستثمار الفلسطيني ٢١.٨%، وبنك القدس للتنمية والاستثمار بنسبة ٢٥.٢%، بينما سجل مصرفين متوسطات أقل من المتوسط العام وهما بنك فلسطين المحدود ٨.٩%، والبنك التجاري الفلسطيني ١٣.٨%.

❖ **مستوى البنوك العربية :** استطاعت ثلاثة مصارف تسجيل متوسطات أعلى من المتوسط العام لهذه النسبة ومقداره ٨.٧% وهي البنك العقاري المصري العربي بنسبة ١١.٤%، والاتحاد

للادخار والاستثمار بنسبة ٢١.٧%، والبنك التجاري الأردني بنسبة ٩%، فيما سجلت المصارف الأخرى متوسطات أقل من المتوسط العام.

ثانياً : "الدراسة التطبيقية": قياس كمي لأثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي

١-الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لغرض قياس اثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي تم استخدام البرنامج الإحصائي Eviews باعتباره أحد البرامج المتقدمة في التحليل القياسي وبناء النماذج الاقتصادية والمصمم للتعامل مع المشاكل الإحصائية الناتجة عن تقدير نماذج الانحدار، مثل الارتباط الذاتي (autocorrelation) والمتعدد (multicollinearity) واختلاف التباين (heteroskedasticity). حيث يعمل على تحليل السلاسل الزمنية وأساليب فحص جذر الوحدة (unit roots) واختبار التكامل المشترك (tests cointegration) إضافة إلى تحليل البيانات من خلال نموذج (Panel data analysis). (William ,2003)

٢- خطوات الدراسة:

- تم جمع البيانات المالية من خلال (قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل)، للمصارف موضوع عينة الدراسة عن الفترة الزمنية الممتدة من عام (١٩٩٧وحتى ٢٠٠٨) .
- تم استخراج النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة المذكورة من خلال البيانـات الماليـة للمصارف، لاستخدامها في عملية التحليل المالي للتعرف إلى مدى تأثيرها على درجة الأمان المصرفي.
- تم تفريغ نتائج النسب المالية المستخدمة بواسطة برنامج (Excel) على برنـامج eviews ، واعتبار كل نسبة منها متغيراً من متغيرات الدراسة وقياس أثرهـا علـى درجـة الأمـان المصرفي.

٣- بناء معادلة التقدير للامان المصرفي:

لأغراض بناء معادلة التقدير للامان المصرفي يتم أولا تحديد الأسلوب الأنسب في تحليل بيانـات الدراسة من خلال استخدام نموذج(Panel data analysis) كالآتي:

هناك ثلاثة أساليب لتحليل البيانات المالية من خلال نموذج Panel data analysis هي:

١. (OLS) Pooled Ordinary Least Square
٢. Fixed Effect
٣. Random Effect

ولغرض تحديد أسلوب التحليل الأكثر ملاءمة لبيانات الدراسة تم استخدام اختبار **(F-test)** لإجراء اختبارات المفاضلة **بين أسلوب (Pooled OLS) وأسلوب (Fixed Effect)**، لتقدير النموذج المطلوب من خلال المعادلة التالية:

$$F(n-1,nT-N-K)= \frac{(e'epooled- e'eLSDV)/ (n-1)}{(e'eLSDV)/ (nt-n-k)}$$

حيث: $H0: \alpha 1 = \alpha 2 = \alpha 3 = \alpha\infty$

الفرض العدمي: قيمة (ألفا) ثابتة عبر الزمن وعبر المصارف، أي أنها قيمة واحدة لدى عينة الدراسة والتي عددها (١٢) مصرفا وعبر الفترة الزمنية للدراسة والتي تمتد عبر (١٢) سنة وفي حالة قبول الفرض العدمي نستخدم أسلوب Pooled .

$H1: \alpha 1 \neq \alpha 2 \neq \alpha 3 \neq \alpha\infty$

الفرض البديل: قيمة (ألفا) غير ثابتة عبر الزمن وعبر المصارف، أي أنها قيمة متغيرة تتغير من مصرف لآخر من المصارف عينة الدراسة، كما أنها تتغير عبر سنوات الدراسة، وفي حالة قبول الفرض البديل يستخدم أسلوب Fixed Effect .وتشير:

F: رمز الاختبار (F-test)

n-1: درجة حرية تعني عدد المشاهدات (عدد المتغيرات * عدد السنوات)-١

nT: عدد المشاهدات المقطعية (المصارف)* عدد المشاهدات الزمنية (السنوات)

N: عدد المصارف المستخدمة في النموذج.

K: معاملات المتغيرات المفسرة أو درجات الحرية. (عدد المعالم المقدرة بدون الحد الثابت)

e'epooled: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج المقيد.

e'Elsdv: مجموع مربعات الأخطاء للنموذج غير المقيد. Least Square Divination Variance

وقد أشارت نتائج الاختبار إلى أن قيمة (P. value < 0.05)، وبالتالي نرفض الفرض العدمي H0: α=0، ونقبل الفرض البديل H1: α #0. أي أن الترجيح كان لصالح أسلوب (Fixed Effect). وهذا ما يوضحه فعلاً النموذج الرياضي لكل بنك حيث أن قيمة (ألفا) α تتغير بتغير قيمة Z (التغير في قيمة α نتيجة للتغير في قيمة Z) كالآتي :-

البنوك الوطنية :- " National Bank " -:

(1) Bank of Palestine LTD

BH_BOP = -1.85 - 1.57 + 1.13 * ROA_BOP + 0.05 * IR_BOP + 0.17 * CPR_BOP - 0.10 * CR_BOP + 0.05 * LR_BOP

(2) AL- Quds Bank for Development & Investment

BH_QB = 7.45 - 1.57 + 1.13 * ROA_QB + 0.05 * IR_QB + 0.17 * CPR_QB - 0.10 * CR_QB + 0.05 * LR_QB

(3) Palestine Investment Bank

BH_PIB = 7.91 - 1.57 + 1.13 * ROA_PIB + 0.05 * IR_PIB + 0.17 * CPR_PIB - 0.10 * CR_PIB + 0.05 * LR_PIB

(4)Commercial Bank of Palestine

BH_CBOP = 1.19 - 1.57 + 1.13 * ROA_CBOP + 0.05 * IR_CBOP + 0.17 * CPR_CBOP - 0.10 * CR_CBOP + 0.05 * LR_CBOP

البنوك العربية :- " Arab Banks "

(1) Cairo Amman Bank

BH_CAB = -4.46 - 1.57 + 1.13 * ROA_CAB + 0.05 * IR_CAB + 0.17 * CPR_CAB - 0.10 * CR_CAB + 0.05 * LR_CAB

(2) Arab Bank

BH_AB = -4.91 - 1.57 + 1.13 * ROA_AB + 0.05 * IR_AB + 0.17 * CPR_AB - 0.10 * CR_AB + 0.05 * LR_AB

(3) Bank of Jordan

BH_JOB = -2.76 - 1.57 + 1.13 * ROA_JOB + 0.05 * IR_JOB + 0.17 * CPR_JOB - 0.10 * CR_JOB + 0.05 * LR_JOB

(4) Egyptian Arab Land Bank

BH_EALB = 1.59 - 1.57 + 1.13 * ROA_EALB + 0.05 * IR_EALB + 0.17 * CPR_EALB - 0.10 * CR_EALB + 0.05 * LR_EALB

(5) Jordan Ahli Bank

BH_JAB = -4.46 - 1.57 + 1.13 * ROA_JAB + 0.05 * IR_JAB + 0.17 * CPR_JAB - 0.10 * CR_JAB + 0.05 * LR_JAB

(6) Jordan Commercial Bank

BH_JCB = -1.59 - 1.57 + 1.13 * ROA_JCB + 0.05 * IR_JCB + 0.17 * CPR_JCB - 0.10 * CR_JCB + 0.05 * LR_JCB

(7) Union Bank for Saving & Investment

BH_UBFSI = 4.68 - 1.57 + 1.13 * ROA_UBFSI + 0.05 * IR_UBFSI + 0.17 * CPR_UBFSI - 0.10 * CR_UBFSI + 0.05 * LR_UBFSI

(8) The Housing Bank for Trade & Finance

BH_HBFTF = -2.58 - 1.57 + 1.13 * ROA_HBFTF + 0.05 * IR_HBFTF + 0.17 * CPR_HBFTF - 0.10 * CR_HBFTF + 0.05 * LR_HBFTF

كما تم استخدام اختبار(Hausman Test) للمفاضلة بين أسلوب (Random Effect) و(Fixed Effect) باستخدام المعادلة التالية:

$$w = \chi 2[K-1]=[b-B']' \psi'-1 [b-B']$$

حيث:

H0 : no correlation الفرض العدمي: لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات

H1 : correlation الفرض البديل: يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات

وتتبع w توزيع $\chi 2$ عند درجات حرية [K-1]، وتشير [b-B']´ إلي تدوير مصفوفة المعـاملات المقدرة للنموذج (Fixed Effect) و (Random Effect) ،كما تشير[b-B] 1-'ψ إلى معكوس مصفوفة التباين مضروب في مصفوفة المعاملات.

وقد أشارت نتائج الاختبار إلى أن قيمة (P. value < 0.05) وهو مـا يعنـي رفـض الفرض العدمي H0 : no correlation، وقبول الفـرض البـديل H1: correlation. أي أن الترجيح كان لصالح أسلوب Fixed effect.

وبناء على ما سبق ، يتبين أن أسلوب التحليل (Fixed effect) هو أكثر معنوية وكفاءة في تقدير بيانات الدراسة عن أساليب التحليل الأخرى داخل نمـوذج (Panel Data)، كمـا أن إسـتخدام طريقة Fixed effect تساهم في الـتحكم فـي المتغيـرات المهملـة التـي تختلـف (Cross-sectional) وفقاً لبيانات المصارف والفترة الزمنية موضوع الدراسة ، وفي هذه الحالـة فـإن التغاير في النموذج يكون في المقطع (α) ، وبالتالي تصبح **معادلة التقدير للأمان المصرفي على النحو التالي :** $yit = Zi\alpha + \beta Xit + \varepsilon it$

حيث أن:

y: تشير إلى المتغير التابع (الأمان المصرفي)

i: تشير إلى عدد المصارف عينة الدراسة (١٢مصرفاً)(i = (1,2, ……..,12

t: تشير إلى عدد سنوات الدراسة.

Z: متغيرات غير مرئية تؤثر في درجة الأمان المصرفي تختلف من مصرف لآخر غير العوامـل المدرجة في النموذج.

α: تشير إلى ألفا (وهي قيمة ثابتة عبر المصارف وعبر الزمن)

β: بيتا (المعامل لكل متغير من المتغيرات المستقلة للدراسة – وهي الميل الحدي بمعنى إذا تغير المتغير x بمقدار ١٠% ستتغير درجة الأمان المصرفي بمقدار β

X: متجه يشمل العديد من المتغيرات المستقلة وهي: (مخاطر السيولة- مخاطر الائتمان- مخاطر رأس المال- مخاطر سعر الفائدة- العائد على إجمالي الأصول).

ε: الخطأ العشوائي (احتمالية حدوث خطأ في النموذج أو مقدار الخطأ في النموذج).

هذا كما اشتمل المتجه Xit على المتغيرات المفسرة للنموذج التي تضمنتها المتغيرات المستقلة.

٤ -اختبار فرضيات الدراسة :-

لأغراض اختبار الفرضيات تم إجراء تحليل للبيانات المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام أسلوب (Fixed effect)، من خلال (٤) نماذج حيث يتم اختبار معنوية كل نموذج منها مقارنة بالنموذج السابق له، بهدف قياس ما إذا كان إضافة كل متغير من متغيرات الدراسة إلى هذا النموذج سيؤدي إلى تحسين القدرة التفسيرية للنموذج من عدمه ، وبتطبيق أسلوب التحليل المذكور على بيانات الدراسة لمعالجة الانحدار، يصبح لدينا (٤) نماذج تظهر القدرة التفسيرية للمتغيرات عند إدخالها بناء على معنوية النموذج ككل من خلال اختبار(F-test) و(Housman Test) بالاعتماد على قيمة(P. value < 0.05) **على النحو التالي** :-

<u>النموذج(١):</u> تم التعامل في هذا النموذج مع متغيرين فقط هما: العائد علي إجمالي الأصول ومخاطر سعر الفائدة، لقياس أثر هذين المتغيرين على مؤشر الأمان المصرفي، وقد أظهرت نتائج التحليل – لاختبار معنوية المتغيرات- أن كل من العائد على إجمالي الأصول ومخاطر سعر الفائدة يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، و بإجراء اختبار Housman- Test و F-Test لاختبار معنوية النموذج ككل- يتبين عدم معنوية النموذج.

<u>النموذج(٢):</u> تم إضافة متغير كفاية رأس المال إلى النموذج السابق ليعكس مدى قدرة رأس مال البنك على تغطية المخاطر، وذلك بهدف قياس أثر إضافة هذا المتغير مقارنة بالنموذج السابق،

ومدى التحسين في القدرة التفسيرية للنموذج الجديد، وقد تبين أن معدل العائد على إجمالي الموجودات ومخاطر سعر الفائدة يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، بينما مخاطر رأس المال ترتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الأمان المصرفي. إلا أنه بإجراء اختبار Housman- Test و F-Test لاختبار معنوية النموذج ككل تبين عدم معنوية النموذج مما يعني أن إضافة هذا المؤشر لن يحسن من القدرة التفسيرية للنموذج الحالي مقارنة بالنموذج السابق.

<u>النموذج (٣):</u> تم إضافة متغير يتعلق بمخاطر الائتمان، وذلك بهدف اختبار ما إذا كان ذلك يؤدي إلى تحسين القدرة التفسيرية للنموذج، ويتم الاستدلال على معنوية النموذج من خلال (P. value .001 < 0.05)، وقد تبين أن مؤشر معدل العائد على إجمالي الأصول ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال ترتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، بينما مؤشر مخاطر الائتمان يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند (P. value .059 < 0.10) مع مؤشر الأمان المصرفي، إلا أنه بإجراء اختبار Housman F-test لاختبار معنوية النموذج ككل يتبين معنوية هذا النموذج، وهو ما يعني أفضلية تطبيقه مقارنة بالنموذج رقم (٢) السابق.

<u>النموذج (٤):</u> تم إضافة متغير يتعلق بمخاطر السيولة، وذلك بهدف اختبار ما إذا ذلك يؤدي إلى تحسين القدرة التفسيرية للنموذج، ويتم الاستدلال على معنوية النموذج من خلال (P. value .0012 < 0.05)، وقد أظهرت النتائج أن مؤشر معدل العائد علي إجمالي الأصول ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر رأس المال ومخاطر السيولة ترتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع مؤشر الأمان المصرفي، بينما مؤشر مخاطر الائتمان يرتبط بعلاقة عكسية ومعنوية عند (P. value .0148 < 0.10) مع مؤشر الأمان المصرفي، إلا أنه بإجراء F-test– وHousman - test لاختبار معنوية النموذج ككل يتبين معنوية هذا النموذج، وهو ما يعني أفضلية تطبيق النموذج رقم (٤) مقارنة بالنموذج السابق له.

نتائج نموذج انحدار (Fixed effect) لأثر إدارة المخاطر على درجة الأمان المصرفي

	Model (1)	Model (2)	Model (3)	Model (4)	العلاقة مع درجة الآمان المصرفي (نموذج٤)	
					الاتجاه	التأثير
العائد على الأصول	1.855746*** (0.0088)	1.198242** (0.004)	1.03** (0.015)	1.1257*** (0.0075)	طردية	معنوية
سعر الفائدة	-0.025593 (0.1075)	0.058*** (0.00)	0.051904*** (0.00)	0.05093*** (0.00)	طردية	معنوية
كفاية رأس المال		-0.183*** (0.00)	0.18843*** (0.00)	0.1688*** (0.00)	طردية	معنوية
معدلات الائتمان			-0.07* (0.059)	-0.1064** (0.0148)	عكسية	معنوية
معدل السيولة				0.0489* (0.09)	طردية	معنوية
No Observations	132	132	132	132		
R2	0.736552	0.915	0.912	0.916		
(P-value) Hausman test	0.0538	0.17	0.001	0.0012		
Constant	11.77***	-0.1908***	1.1509	-1.5666		
F test(model 2v model 1)		28.3***				
F test(model 3 v model 2)			26.03***			
F test(model 4 v model 3)				**20.23*** **		

* معنوية عند درجة أقل من **.10** ** معنوية عند درجة أقل من **.05** *** معنوية عند درجة أقل من **.01**

وبناء على التحليلات السابقة ولتوضيح نتائج اختبار الفرضيات نورد ما يلي :

١. الفرضية المتعلقة بمعدل العائد علي إجمالي الأصول :

يتضح من النموذج الأخير أنه كلما زاد معدل العائد على إجمالي الأصول بمقدار (١٠%) سيترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار (١١.٢%) إيجابا، وبالتالي يتبين صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة معنوية وطردية موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومعدل العائد على الأصول ، وقد أكدت الدراسات السابقة على ذلك حيث

أشارت دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤) إلى وجود علاقة معنوية وطردية ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومعدل العائد على الموجودات، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه الدراسة الحالية في نتائجها حول العلاقة بين الأمان المصرفي ومعدل العائد علي إجمالي الموجودات.

٢.الفرضية المتعلقة بمخاطر سعر الفائدة:

يتضح من النموذج الأخير أنه كلما زادت هوامش سعر الفائدة بمقدار (١٠%) سيترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار (٥.%)إيجابا، وبالتالي يتبين صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة معنوية وطردية بين مخاطر سعر الفائدة والأمان المصرفي ، وقد أكدت الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2005) على وجود علاقة معنوية وطردية بين مخاطر سعر الفائدة والأمان المصرفي، كما أوضحت دراسة (الرشدان،٢٠٠٢) أيضاً بأن هناك أثر لمخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ومن ثم درجة الأمان المصرفي.

٣. الفرضية المتعلقة بمخاطر رأس المال:

يتضح من النموذج الأخير أنه كلما زادت ملاءة رأس المال بمقدار (١٠%) سيترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار(١.٦٨%) إيجاباً، وبالتالي يتبين صحة فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة معنوية وطردية بين مخاطر رأس المال ودرجة الأمان المصرفي وقد أكدت بعض الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (Bevan, 2000) إلى وجود علاقة طردية بين مخاطر رأس المال والربحية ومن ثم درجة الأمان المصرفي.

٤.الفرضية المتعلقة بمخاطر الائتمان:

يتضح من النموذج الأخير أنه كلما زادت هوامش الائتمان بمقدار (١٠%) تأثرت درجة الأمان المصرفي بمقدار(١%) سلباً وبالتالي يتبين عدم صحة الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية معنوية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على وجود علاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ودرجة الأمان المصرفي . وقد أكدت الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة (خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤) إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي ومخاطر الائتمان، كما أشارت دراسة

(Bevan, 2000) إلى وجود علاقة سالبة بين المديونية والقروض طويلة وقصير الأجل والأمان المصرفي.

٥.الفرضية المتعلقة بمخاطر السيولة:

يتضح من النموذج الأخير أنه كلما زادت درجة السيولة بمقدار (١٠%) سيترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار(٤٨.%) إيجاباً وبالتالي يتبين صحة الفرضية القائلة وجود علاقة معنوية طردية بين درجة الأمان المصرفي ودرجة السيولة ، وقد أكدت بعض الدراسات السابقة على ذلك حيث أشارت دراسة(Amiyatosh Purnanandam, 2005)إلي وجود علاقة معنوية طردية بين درجة الأمان المصرفي ودرجة السيولة.

النتائج والتوصيات:

١) النتائج:

في ضوء ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. أن توفر معدلات السيولة اللازمة للمصارف تعد من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الإدارة المصرفية لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المالية في مواعيد استحقاقها، حيث أظهرت نتائج الدراسة التحليلية أنه كلما زادت درجة السيولة بمقدار ١٠% سيترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار ٤٨. % إيجاباً.
٢. أن من أهم العوامل المؤدية إلى تعثر المصارف هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الائتمانية المتعثرة التي تقدمها المصارف لعملائها، حيث أنه كلما زادت هوامش الائتمان بمقدار ١٠% تأثرت درجة الأمان المصرفي بمقدار ١% سلباً.
٣. تؤثر معدلات ملاءة رأس المال المصرفي على درجة الأمان حيث أنه كلما زادت ملاءة رأس المال بمقدار ١٠% سيترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار ١.٦٨% إيجاباً.
٤. هناك مخاطر تتعلق بتقلبات أسعار الفائدة حيث أوضحت نتائج الدراسة التحليلية أنه كلما زادت هوامش سعر الفائدة بمقدار ١٠% سيترتب عليه زيادة في درجة الأمان المصرفي بمقدار ٥. % إيجاباً.
٥. يتبين وجود علاقة إيجابية طردية بين معدل العائد على الموجودات ودرجة الأمان المصرفي حيث أنه كلما زاد معدل العائد على الموجودات بمقدار ١٠% يترتب عليه زيادة درجة الآمان المصرفي بنسبة ١١.٢%

٦. وجود تاثير للمتغيرات المستقلة (المخاطر المصرفية) على المتغير التـابع (درجـة الأمـان المصرفي) باستخدام أسلوب Fixed Effect ونمـوذج F. test للبنـوك التجاريـة للفتـرة موضوع الدراسة من خلال خمس نسب مالية، حيث أظهرت نتائج الاختبار أن هنـاك أربـع متغيرات تربطها علاقة معنوية طردية ذات دلالة إحصائية بدرجة الأمان المصرفي، ومتغير آخر يرتبط بعلاقة معنوية عكسية بدرجة الأمان المصرفي، وذلك من خلال تطبيق النمـوذج التالي للتنبؤ بدرجة الأمان للجهاز المصرفي الفلسطيني:

$$yit = Zi\alpha + \beta\ Xit + \varepsilon$$

٢) التوصيات:

في ضوء النتائج والتحليلات السابقة التي تعكس المخاطر المصرفية وتأثيراتهـا علـى درجـة الأمان المصرفي ، يوصي الباحثان بما يلي:

١. ضرورة توفر إطار متكامل وفاعل لإدارة المخاطر في كل مصرف، بحيث يغطـى جميـع المخاطر التي قد يتعرض لها، بحيث يتم من خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتهـا بما يتلاءم مع التغيرات المستمرة في بيئة الأعمال المصرفية .
٢. ضرورة قيام الإدارة المصرفية بتطوير ثقافة وآليات التعامل مع إدارة المخاطر المصرفية، وبيان خطورة غياب ذلك، بالنظر إلى ما يترتب عليها من انعكاسات سلبية على درجة الأمان المصرفي، تحقيقاً لعناصر الانضباط والاستقرار المالي.
٣. ضرورة قيام الإدارة المصرفية بمتابعة التطوير المستمر للضـوابط الرقابيـة والمصـرفية اللازمة لضمان حسن إدارة المخاطر، وبيان قوة تأثيرها على درجة الأمان المصـرفي مـع متابعة إجراء المراجعة المستمرة اللازمة لها .
٤. يجب على إدارة الائتمان ألا تتوقف عند نقطة الاعتراف بالمخاطر، وإنما يجـب الاهتمـام أيضاً بمعرفة أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تمكنت إدارة الائتمان من تحديد سبب المخاطر كلما تمكنت من التحوط والسيطرة على هذه المخاطر مما سـيكون له تأثير بالغ الأهمية على نمو البنك واستقراره .

٥. العمل على تطبيق نموذج الدراسة والذي تم اختباره عملياً في قياس أثر متغيرات المخـاطر المصرفية على درجة الآمان للأداء المصرفي والوقوف على المستجدات التـي قـد تطـرأ عليها.

٣) المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. البديري، حسين جميل، (٢٠٠٣م)"**البنوك: مدخل إداري ومحاسبي**"، مؤسسة الوراق، الأردن: عمان .

٢. جبر، هشام (٢٠٠٦م)"**إدارة المصارف – أصولها العلمية والعملية-**"، الطبعة الثانية، عمـادة البحث العلمي – جامعة النجاح الوطنية، فلسطين: نابلس

٣. حشاد، نبيل، (٢٠٠٥)"**دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**"، مركز بحوث دراسـات ماليـة ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن: عمان.

٤. حماد، طارق عبد العال، (٢٠٠٧م)"**إدارة المخاطر – أفراد، إدارات، شركات، بنوك، مخـاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف-**"، الإسكندرية: الدار الجامعية

٥. حماد، طارق(١٩٩٩م)."**تقييم أداء المصـارف التجاريـة – تحليـل العائـد والمخـاطرة** "، الإسكندرية: الدار الجامعية،

٦. حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام، (٢٠٠٤م)."**الإدارة الحديثة في البنوك التجاريـة: السياسات المصرفية و تحليل القوائم المالية** "، الإسكندرية: الدار الجامعية.

٧. حنفي، عبد الغفار،(٢٠٠٢م). "إدارة المصارف – السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية في مصر ولبنـان -" دار الجامعـة الجديـدة للنشر، الإسكندرية: مصر

٨. الفرا، ماجد، مقداد، محمد(٢٠٠٤)، "مناهج البحث والتحليل الإحصائي في العلوم الإداريـة"، فلسطين، غزة.

٩. هندي، منير إبراهيم(٢٠٠٦م)، "إدارة المخاطر باستخدام: التوريق والمشتقات"، الجزء الأول: التوريق، الإسكندرية: منشأة المعارف.

١٠. المليجي، هشام. (٢٠٠٢م)."الحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية – دراسة تطبيقية-"، المجلة العلمية لكلية التجارة ، جامعة الأزهر ، القاهرة ،عدد(٢٦)،

١١. النعيمي، شهاب الدين، (٢٠٠٢)م "قياس المخاطرة الإستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة إستراتيجية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السودانية"، مجلة دراسات – العلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، المجلد (٢٩)، العدد(١) .
١٢. الراشدان،(٢٠٠٢) " محددات الربحية في المصارف التجارية الأدرنية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، الأردن .
١٣. خريوش، حسني على وآخرون، (٢٠٠٤)" العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني، دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة، مجلد ١٨،عدد ٢ .
١٤. الدحيات، أحمد عبد الرحيم ، (٢٠٠٨) " قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، الأردن .
١٥. مطر، جهاد حمدي ، (٢٠١٠) " نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين"، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزة ، فلسطين .
١٦. كراسنة، إبراهيم ، (٢٠٠٦) " أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر " ، معهد السياسات النقدية ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي .
١٧. - سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث و السياسات النقدية، التقرير السنوي الرابع عشـر عام ٢٠٠٠.

ثانياً:المراجع الأجنبية:

18. Basel Committee on Banking Supervision. ***"Report of The Working Group on Operational Risk"***, Basel, iif, May 2001.
19. Hample, ***Bank Management – Text& Cases"***, 4 Edition, U.S.A.,1999.
20. Ross, Stephen, Westrerfield, Rondolph and Jaffe, Jeffrey ***"Corporate Finance"***, McGraw-Hill, 2002.
21. William H. Greene, 2003, Fifth Edition Econometric Analysis, New York University, Prentice Hall, PP. 283-305.
22. Bevan. A. and Danbolt J.,(2000) "Capital Structure and Deteminates" working paper prepared, under the ACE Financial Flows in Transition and Marker Economics , Bulgaia, Hangaria and UK .